



Distr.  
GENERAL

A/34/533

2 October 1979

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH

UN LIBRARY

OCT - 8 1979

UN/SA COLLECTION



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون  
البنود ١٢ و ٥٥ و ٥٦ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩، وموجهة إلى  
الأمين العام من الممثل الدائم لتونس لدى منظمة الأمم المتحدة

يهدى الممثل الدائم لتونس لدى منظمة الأمم المتحدة تحياته إلى الأمين العام للمنظمة،  
ويتشرف، بوصفه رئيساً لمجموعة السبعة والسبعين في نيويورك، بأن ينقل إليه، وفق هذا نص  
الاعلان الذي اعتمده في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩، وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة  
السبعة والسبعين.

ووفقاً لقرار اتخذ في اجتماع وزراء الخارجية، يتشرف الممثل الدائم بأن يرجوكم أن تتكرموا  
بتعميم نص الاعلان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تدرج تحت البنود ١٢ و ٥٥ و ٥٦  
من جدول الأعمال.



مرفق

مشروع اعلان وزراء خارجية مجموعة السبعة والسبعين

عقد وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ اجتماعهم الثالث في نيويورك ، في الفترة من ٢٧ الى ٢٩ أيلول /سبتمبر ١٩٧٩ وأصدروا الاعلان التالي :

١- ان وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ ، المجتمعين في غمار فترة جد حصرية في تطور الحالة الاقتصادية الدولية وفي المفاوضات مع البلدان المتقدمة النمو ، يلاحظون بقلق شديد تفاقم الاتجاهات السلبية في العلاقات الاقتصادية الدولية ، مما يسبب آثارا ضارة بدرجة متزايدة بالبلدان النامية .

٢- ويرى الوزراء أن الاقتصاد العالمي يمر حاليا بأخطر أزمة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وتتجم هذه الأزمة من سوء التكيف الهيكلي الكامن والاختلال الأساسي في توازن الاقتصاد العالمي ، الأمر الذي يتبدى في اخفاق البلدان المتقدمة النمو في السيطرة على اختلالاتها الداخلية وفرض هذه البلدان الاعتراف بحقوق البلدان النامية في العلاقات الاقتصادية الدولية . ويؤكد الوزراء أن هذه الأزمة هي أيضا نتيجة لانعدام المستمر للانصاف في العلاقات الاقتصادية الدولية التي تتسم بالامساواة .

٣- ولذلك فان ما اتخذ في البلدان المتقدمة النمو ، من قرارات ومن تدابير تتعلق بالسياسة العامة ، بصدد مسائل معينة ، لم يكن كافيا لحل مشاكل تلك البلدان وأدى الى تفاقم مشاكل البلدان النامية . وعلى ذلك ، فان التدابير الحمائية التي اخذت بها البلدان المتقدمة النمو أو تجمعات من البلدان المتقدمة النمو ، والتي أصبحت في بعض الحالات أكثر تشددا خلال السنة الحالية ، قد أدت الى تفاقم أوجه انعدام التوازن في التجارة العالمية والنظام النقدي والمالي الدولي ، ولم تضر باقتصادات البلدان المتقدمة النمو نفسها فحسب ، بل أضرت أساسا باقتصادات البلدان النامية .

٤- ويلاحظ الوزراء مع بالغ القلق ان ما ألقى على عاتق البلدان النامية ، عن طريق هذه التدابير وفيرها ، من نصيب كبير بصورة غير متناسبة في عبء التكيف في الاقتصاد العالمي ، قد أدى الى زيادة تفاقم وضع تلك البلدان . فالمشاكل المتعلقة منذ أمد طويل التي تواجهها البلدان النامية في مجالات من بينها التجارة والسلع الأساسية والنقد والتمويل والتكنولوجيا ، والتي وجهه الوزراء أنظار المجتمع الدولي اليها في اعلاناتهم السابقة ، مازالت موجودة ، وليس هذا فحسب بل انها أصبحت في كثير من الحالات أكثر حدة . وبدلا من أن تسهم البلدان المتقدمة النمو اسهاما فعالا في حل هذه المشاكل فانها تضغط من أجل الأخذ بمفاهيم جديدة مثل حرية الحصول على الامدادات ، والتدرج ، والانتقائية ، والافادة من " استراتيجيات عالمية للحاجات الأساسية " ، ومفهوم

التمييز ، في محاولة منها لبث الفرقة والانقسام بين الدول النامية وأدانة الوضع القائم . ومن رأى الوزراء أن الأخذ بمثل هذه المفاهيم الجديدة من شأنه أن يؤدي الى تحويل محور اهتمام المجتمع الدولي عن المشاكل الاقتصادية الدولية الحقيقية وعن المفاوضات المتعلقة بإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وأن يشوه الأولويات الانمائية الوطنية بالإضافة الى تشويه مفهوم التعاون . ويعتقد الوزراء أن مثل هذه المفاهيم تتناقى مع آماني البلدان النامية ووحدها وتضامها ومن ثم فإنهم يرفضونها .

٥ - ويرى الوزراء أن النظام الاقتصادي الدولي القائم مازال غير قادر على أن يوفر لتنمية البلدان النامية دعماً كافياً منصفاً ، أو أن يمكن تلك البلدان من القيام بدور فعال في صنع القرارات على الصعيد الدولي ، أو يكفل للاقتصاد العالمي حسن الأداء .

٦ - ويلاحظ الوزراء مع الارتياح الاتفاقات التي تم التوصل اليها بشأن بعض القضايا في مؤتمر تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، وخاصة القضايا المؤسسية والمالية . فمير أنهم يلاحظون مع الأسف أنه لم تتخذ أية قرارات بشأن بعض المسائل الهامة الأخرى . وفضلاً عن هذا ، فإنهم يرون أن الحوار الذي ظلت البلدان النامية تسمى الى اجرائه مع البلدان المتقدمة النمو في معظم المحافل الدولية الأخرى بغية التوصل ، وفقاً لأهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، الى حلول حقيقية للاختلالات القائمة في العلاقات الاقتصادية العالمية وفي الاطار المؤسسي الدولي ، قد قوبل بمقاومة كبيرة من جانب معظم البلدان المتقدمة النمو ، وهو ما يأسف له وزراء الخارجية . ولذلك فإن المفاوضات التي دارت في هذه المحافل خلال العام الحالي لم تسفر عن نتائج كافية تتناسب مع حجم المشاكل ، بسبب الموقف السلبي الذي اتخذته معظم البلدان المتقدمة النمو . ويعرب الوزراء عن خيبة أطمعهم ازا ما تمخض عنه مؤتمر الأمم المتحدة الخامس للتجارة والتنمية . ذلك أن اللجنة الجامعة لم تحقق حتى الآن إلا نتائج محدودة . ولم تتمكن اللجنة التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة من احراز تقدم نظراً لأن البلدان المتقدمة النمو قد اتخذت موقفاً تمهيقياً يذل على عدم الاستعداد للتعهد بالتزامات أكيدة فيما يتعلق بتنمية البلدان النامية في الثمانينات . كما اختتمت المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف دون أن تمكن البلدان النامية من الاشتراك فيها اشتراكاً كاملاً والحصول على مزايا منصفة وفقاً لاعلان طوكيو . ويلاحظ الوزراء مع القلق العميق تشدداً في المواقف واتجاهها متزايداً نحو الانطوائية من جانب الدول المتقدمة وهو الاتجاه الذي يمكن ، اذا لم ينعكس ، ان يلحق بالتعاون الاقتصادي الدولي ضرراً بالغا .

٧ - ويحيط الوزراء علماً مع الارتياح بما صدر عن مؤتمر القمة السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، المعقود في هافانا ، من آراء وتوصيات متصلة بالمشاكل الاقتصادية .

٨ - وعلى الرغم من الجمود الحالي في المفاوضات ، فإن الوزراء يؤكدون من جديد استعداد البلدان النامية المستمر لأن تجرى مع البلدان المتقدمة النمو حواراً حقيقياً ذا وجهة عظمية ، على أن يقوم على المبادئ والأهداف الواردة في الاعلان وبرنامج العمل المتعلقة بالنظام الاقتصادي

الدولي الجديد وأن يهدف إلى إجراء تغييرات هيكلية في العلاقات الاقتصادية الدولية . وفي ذلك الإطار ، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو ألا تتفق عن حد التسليم بالحاجة إلى تحقيق تكافل حقيقي بين الدول بل أن تسلم أيضا بالترايط بين القضايا وضرورة احراز تقدم متزامن على مختلف المستويات . وينبغي لهذه البلدان أيضا أن تسلم بأن للأزمة الاقتصادية آثارا عالمية وأنه من الضروري لذلك اشتراك جميع البلدان اشتراكا متساويا وتاما في حل المشاكل الاقتصادية الدولية .

٩ - وبينما يطالب الوزراء باعادة تشكيل الإطار المؤسسي الحالي للمفاوضات الاقتصادية الدولية بصورة عاجلة وجذرية ، كما يتسنى اشتراك جميع الدول اشتراكا فعالا على أساس من المساواة فسي عملية صنع القرارات ، فانهم يؤكدون من جديد بقوة أن مناهضة الأمم المتحدة هي الإطار الوحيد الذي ينبغي أن تدور داخله جميع المفاوضات التي تتسم بطابع عالمي قيما يتعلق بإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وهم يؤكدون في هذا الصدد على الدور الرئيسي للجمعية العامة بوصفها الجهاز الأعلى في مناهضة الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي .

١٠ - ويكرر الوزراء الإشارة إلى الاقتراح المقدم من مجموعة الـ ٧٧ في الاجتماع الأخير للجنة الجامعة ، على أساس توصيات المؤتمر السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، والذي يهدف إلى بدء جولة من المفاوضات العالمية في إطار الأمم المتحدة بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية ، مع الاشتراك الكامل من جانب جميع الدول ، وفي حدود إطار زمني محدد ويكررون ، على وجه الخصوص ، الاعراب عن اقتناع البلدان النامية بأن تسلك المفاوضات ينبغي أن تكون ذات وجهة عملية ، وأن تكفل اتباع نهج متكامل ومتزامن بشأن القضايا الرئيسية في ميدان المواد الخام والطاقة والتجارة والتنمية والنقد والتمويل . وهم يشددون على أنه ينبغي ألا يترتب على تلك المفاوضات أى توقف في المفاوضات الدائرة في محافل أخرى تابعة لمنهضة الأمم المتحدة ، بل ينبغي أن تعززها وتستفيد منها . ويؤكدون على أنه ينبغي للجنة الجامعة أن تضطلع بولائف لجنة تحضيرية وأن تقدم إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٨٠ تقريرها النهائي مضمنا توصيات بشأن إجراء المفاوضات العالمية . فضلا عن ذلك ، فانهم يعتقدون أنه ينبغي أن تسهم المفاوضات العالمية اسهاما هاما في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث . ويطالب الوزراء البلدان المتقدمة النمو أن تبدي موقفا ايجابيا وبناء تجاه هذا الاقتراح من أجل تمكين الجمعية العامة من اعتماده في دورتها الرابعة والثلاثين ، على أن يكون مفهوم أن نجاح المفاوضات المقترحة سيتوقف في المقام الأول على التزام تلك البلدان بالتزام واجتها بالاشتراك في مفاوضات حقيقية في إطار اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

١١ - ويشير الوزراء إلى أن الجمعية العامة قررت ، على أساس اقتراح مقدم من مجموعة الـ ٧٧ ، أن تعقد دورة استثنائية في عام ١٩٨٠ . ويؤكد الوزراء مرة أخرى أنه ينبغي لتلك الدورة الاستثنائية أن تقيم التقدم المحرز في شتى محافل مناهضة الأمم المتحدة في مجال اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وأن تتخذ ، في ضوء هذا التقييم ، تدابير مناسبة لزيادة تعزيز تنمية البلدان النامية وتطوير التعاون الاقتصادي الدولي . ويمتد الوزراء أنه ينبغي للجمعية العامة فسي

دورها الاستثنائية القادمة أن تعتمد الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث . وينبغي لها أيضا ، في الدورة نفسها ، أن تبدأ جولة المفاوضات العالمية المتعلقة بالتعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية والتي اقترحتها مجموعة الـ ٧٧ .

١٢ - ويرى الوزراء أن المشاكل الهيكلية والاقتصادية الأساسية التي تواجه أقل البلدان نموا هي من الحدة بحيث يلزم اتخاذ تدابير اضافية استثنائية توضع بحيث تشكل جزءا لا يتجزأ من النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ويطلب الوزراء الى المجتمع الدولي ، في هذا الصدد ، أن ينفذ بصورة كاملة برنامج العمل الجديد الشامل لصالح أقل البلدان نموا ، الذي اعتمد في الدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

١٣ - ويرى الوزراء أيضا أن ثمة حاجة الى اتخاذ اجراءات محددة للتغلب على المشاكل الاقتصادية الناجمة عن العقبات التي تواجه البلدان النامية غير الساحلية والجزرية وكذلك المشاكل الاقتصادية التي تواجه أشد البلدان تأثرا . وهم يطلبون الى المجتمع الدولي في هذا الصدد أن ينفذ القرارات والمقررات المتخذة في إطار منظومة الأمم المتحدة في صالح تلك الفئات من البلدان ، بما في ذلك القرارات المتخذة في الدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

١٤ - ويؤكد الوزراء من جديد ما للبلدان النامية من حق غير قابل للتصرف في أن تكون لها السيادة التامة والدائمة على مواردها الطبيعية وجميع الأنشطة الاقتصادية ، بما في ذلك حق التأميم وفقا لتشريعاتها الوطنية . وفضلا عن ذلك ، ونظرا للتطورات الأخيرة ، فانهم يؤكدون من جديد التزام البلدان النامية بإدانة ورفض ومقاومة جميع أشكال التهديد ، بما في ذلك أية تهديدات عسكرية أو أعمال قسرية ، والسياسات والممارسات الاقتصادية التمييزية الموجهة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من البلدان المتقدمة النمو ضد البلدان النامية ، مفردة أو مجتمعة .

١٥ - ويؤكد الوزراء من جديد اعتقادهم القوي بأنه مازال يتعين على جميع أعضاء المجتمع الدولي أن يتخذوا ، بصورة جماعية وفردية ، خطوات واجراءات عاجلة وأكثر قوة وتحديدا لكي ينهوا ، دون تأخير ، الاستعمار والابريالية ، والاستعمار الجديد ، والتدخل في الشؤون الداخلية ، والفصل العنصري ، والعنصرية ، والتمييز المنصري ، وجميع أشكال المدوان الخارجي ، والاحتلال ، والسيطرة ، والهيمنة ، وسياسة التوسع والاستغلال ، التي تشكل جميعها عقبات رئيسية أمام التحرر الاقتصادي للبلدان النامية . ويشدد الوزراء مرة أخرى على أن من واجب جميع الدول أن تقوم على نحو فعال ، بمساندة ومساعدة البلدان والأقاليم والشعوب التي مازالت خاضعة لهذه الممارسات ومتأثرة بها ، كيما تستعيد سيادتها الوطنية وسلامتها الإقليمية وجميع حقوقها غير القابلة للتصرف والحقوق الأساسية الأخرى ، بما في ذلك حق تقرير المصير ، من أجل تمكينها من نيل الاستقلال وتعزيز التنمية ، والتعاون والسلام والأمن على الصعيد الدولي . وهم يحثون جميع البلدان على أن تمتنع عن الاشتراك في أي استثمار أو أنشطة اقتصادية تستهدف التجارة ، أو استغلال أي مواردها ، أو تحقيق أية استثمارات في أنشطة اقتصادية بالأقاليم الخاضعة للممارسات المذكورة آنفا ،

وعن تشجيع أو تعزيز تلك الاستثمارات أو الأنشطة بأي شكل من الأشكال . ويعرب الوزراء من جديد عن تأييدهم الثابت للكفاح البطولي الذي تخوضه شعوب ناميبيا وزيمبابوي وجنوب افريقيا وفلسطين والأراضي المصرية المحتلة لتحقيق تحررها ولاستعادة سيادتها الفعالة على مواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية . كما يعلن الوزراء أيضا عن تضامنهم مع دول خط المواجهة التي تعاني نتيجة لدعمها لحركات التحرير في الجنوب الافريقي ، من الاعتداءات العسكرية التي تشنها الأنظمة المنصرية .

١٦ - ويؤكد الوزراء من جديد وحدة أمني ومقاصد البلدان الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ وكذلك تماثل مصالحها الأساسية . وفي هذا الصدد ، فانهم يلاحظون مع الارتياح أن تضامن ووحدة مجموعة ال ٧٧ قد تعززت على الرغم من محاولات تبذرها قوى أجنبية لاحداث الانقسام في المجموعة . وازاء خطورة المشاكل التي تجابه البلدان النامية ، فانهم يرون أن هناك ضرورة قصوى لزيادة تعزيز وتطوير وحدتها وتضامنها اللذين سيكمنانها من أن يكون لها أثر أكبر في المفاوضات الاقتصادية الدولية .

١٧ - ووفقا لذلك ، يؤكد الوزراء على الأهمية الحيوية للمبادرات التي تتخذها الحكومات الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ للتعجيل بتمية وتحويل اقتصادات بلدانها عن طريق زيادة التعاون الاقتصادي والتقني فيما بينها على أساس الاعتماد الجماعي على النفس . وهذه المبادرات تشمل التعاون في مجال توريد المنتجات الأولية والسلع الأساسية القابلة للتصدير ، والاشترك في مشاريع مشتركة فيما بين البلدان النامية بهدف خلق قدرات انتاجية وتصنيعية في القطاعات الرئيسية ، وتنظيم البحث والاستحداث داخل البلدان النامية في المجالات الرئيسية على أساس جماعي ، مع تقاسم التمويل والمشاركة في النتائج التي تتحقق ؛ وزيادة المساعدات المالية فيما بين البلدان النامية ، وتوجيهه جزءا متزايد من الأموال التي تستثمرها بلدان نامية في الخارج الى بلدان نامية أخرى . والمرجسو من البلدان النامية المستفيدة أن تقوم ، في اطار سياساتها وتشريعاتها الوطنية ، باتخاذ تدابير من أجل ضمان أمن الاستثمارات في البلدان النامية الأخرى ومعاملة هذه الاستثمارات معاملة تفضيلية على نحو خاص . ويرى الوزراء أن تقوية مجموعة ال ٧٧ يؤدي أيضا الى تعزيز ما للبلدان النامية من قدرة على المساومة الجماعية ومن قوة موازنة ، وهما عاملان تسلم هذه البلدان بالحاجة اليهما . ويؤكد الوزراء من جديد أن قوة الموازنة هذه تتبع من اعتماد البلدان النامية على النفس فرديا وجماعيا ، وأن أساس الاعتماد الجماعي على النفس يقوم على تكثيف وتعزيز الصلات الاقتصادية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . كذلك يؤكد الوزراء من جديد عزم حكوماتهم الوطيد على اعطاء الأولوية العليا لتنفيذ برامج التعاون الاقتصادي والتقني فيما بينها وذلك بالاستناد ، في جملة أمور ، الى اعلان وبرنامج عمل مانيل وبرنامج مدينة مكسيكو ، وخطة عمل بوينس آيرس ، وبرنامج عمل أورشا ، بوصفها جسيما عنصرا أساسيا في إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

١٨ - ويلاحظ الوزراء مع الارتياح المبادئ التوجيهية المتصلة بالسياسة العامة والمتعلقة بتعزيز الاعتماد الجماعي على النفس فيما بين البلدان النامية ، وهي المبادئ التي اعتمدت في مؤتمر القمة السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في هافانا بكوبا ، والتي سيكون تنفيذها أهمية رئيسية في زيادة تعزيز التضامن فيما بين البلدان النامية مما يؤدي ، في وقت مبكر ونجاح ، الى بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية عن طريق اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .